لبنان

تحديث الفصل الثالث، تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر 2017

موظفة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتكلم مع اللاجئة السورية سوزان 32 عاماً، وهي تحمل طفلتها منى البالغة ستة أشهر، في مبنى أعيد تأهيله لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب في سهل البقاع، لبنان. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR / دافيد أزيا

سياق العمليات

هناك حوالي مليون لاجئ سوري مسجل لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، فضلاً عن مئات الآلاف من السوريين المحتاجين إلى حماية والذين هم غير مسجلين بسبب تعليق التسجيل في المفوضية بقرار حكومي يعود إلى العام 2015. ويعيش اللاجئون في أكثر من 1,700 موقع في أنحاء البلاد. هناك أيضاً 21,000 لاجئ وطالبي لجوء من بلدان أخرى غير سوريا مسجلون لدى مكتب المفوضية، أكثر من 80 في المئة منهم من العراق. وتعيش أغلبية اللاجئين غير السوريين وطالبي اللجوء في محافظتي بيروت وجبل لبنان.

تشتمل أولويات عمل المفوضية على تأمين الحماية والإقامة الشرعية ووثائق الولادة والأحوال المدنية للاجئين. ويشمل هذا حمايتهم ضد الإعادة القسرية، والحفاظ على كرامة اللاجئين وراحتهم أثناء وجودهم في لبنان، مع الأولوية الممنوحة إلى اللاجئين أصحاب

الاحتياجات الخاصة والمرضى. كما تشمل الحفاظ على ضيافة الجماعات اللبنانية المُضيفة والاستقرار الاجتماعي عامة، إلى جانب تسهيل تحقيق الحلول المستدامة للاجئين عن طريق إعادة التوطين وأشكال قبول مكملة في بلدان أخرى.

تتابع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع كل الوزارات المختصة دعم أهمية متابعة التسجيل. يضمن التحقق المستمر موثوقية تسجيل البيانات لحماية مناسبة وتدخلات للمساعدة والتخطيط.

تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليات إغاثة اللاجئين ضمن هيكلية التنسيق المشتركة بين الوكالات، وتساهم بتنمية نشاطات القطاع، وتنسق عن كثب مع الحكومة لتطبيق خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP). على مستوى القطاع، تشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتولي الحماية، والمساعدة الأساسية، والصحة، وقطاعات المأوى والاستقرار الاجتماعي وتدعم إدارة المعلومات لكل القطاعات.

آخر المستجدات المتعلقة بالإنجازات

الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الحماية

خلال الفصل الثالث، تابعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرار المديرية العامة للأمن العام الذي صدر في آذار / مارس من العام 2017 لإلغاء رسوم تجديد رخص إقامة اللاجئين السوريين المسجلين لدى مكتب المفوضية. بناءَ على ذلك القرار، عملت المفوضية بسرعة على توسيع قدرة التسجيل تأمين الوثائق المطلوبة للاجئين لتجديد الإقامات. ونتيجة لذلك، في نهاية الفصل الرابع، تم تجديد شهادات تسجيل 53 في المئة من اللاجئين المسجلين في لبنان وإصدار 160,000 شهادة سكن.

تعمل المفوضية أيضاً على دعم المديرية العامة للأمن العام في زيادة قدرتها على إصدار رخص إقامة لعدد أكبر من السوريين الذين أصبح بإمكانهم تجديد إقامتهم نتيجة لإلغاء الرسوم. والتزمت المفوضية تأمين قدرة دعم لـ 16 مركزا أساسيا للتجديد تابعا للمديرية العامة للأمن العام. في نهاية الفصل الثالث، تم رفع القدرة في مركزين تابعين للمديرية العامة للأمن العام، وبدأ العمل على خطة مشتركة لتحسين مراكز محددة إضافية. إن دعم القدرة المؤمن سوف يتيح توثيقاً آمناً وفعالاً لوثائق الإقامة من خلال تركيب نظام بيومتري كامل وبرنامجاً إلكترونياً مخصصاً لبطاقة الإقامة الشخصية.

تمت ملاحظة تناقضات في تطبيق قرار المديرية العامة للأمن العام وتسعى المفوضية لتجاوز تلك التناقضات بالتعاون الوثيق مع فريق المديرية العامة للأمن العام.

لا يطبق إلغاء رسوم تجديد الإقامات على غير السوريين الذين تُفرض عليهم رسوم تجديد عالية كما يقولون ويواجهون صعوبة لإيجاد وكيل وهذا عائق أساسي لتشريع إقامتهم. على القدر المتاح، تهدف المفوضية إلى مساعدة كل الأشخاص المشمولين باختصاصها لتشريع إقاماتهم بما فيه مساعدة الأكثر ضعفاً في إجراءات التجديد.

هذا وتتابع المفوضية وشركاؤها تأمين المساعدة القانونية للاجئين في مواضيع مثل الإقامة، والوضع القانوني والإيجار وقانون العائلة وتسجيل الولادات ومشاكل حقوق الطفل والعنف الجنسي والجنساني بين غيرها من المواضيع. بحلول نهاية الفصل الثالث، حصل أكثر من 38,900 لاجئ على المساعدة القانونية عبر نشاطات مختلفة بدءاً من تأمين المشورة إلى التمثيل القانوني.

وتبذل المفوضية جهوداً مستمرة لتمكين الأطفال من الاستمتاع بحقهم بهوية ومنع حالات انعدام الجنسية، وتم تأمين المشورة لأكثر من 6,300 أب وأم حول كيفية تسجيل الأطفال حديثي الولادة لدى السلطات المدنية اللبنانية خلال الفصل الثالث من السنة، وأصبح الرقم الإجمالي الذي تم تسجيله حتى الآن في العام 2017 أكثر من 19,000. تقام جلسات المشورة المتعلقة بهذا الموضوع بانتظام مع لاجئين لجأوا إلى المفوضية لإضافة أطفالهم حديثي الولادة إلى ملفاتهم. واستكمالاً لذلك، تم إرساء أيضاً آليات مشورة وإحالة من خلال المتطوعين في مجال التوعية من المجتمعات اللاجئة وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية بما فيهم فرق الإشراف

على الحماية والعاملين الصحيين. وعقب المناصرة المستمرة من قبل المفوضية، أصدرت وزارة الداخلية والبلديات مذكرة / تعميم في 12 من أيلول / سبتمبر مفادها تخفيض عدد الوثائق المطلوبة من الوالدين السوريين لتسجيل ولادة أطفالهم في دائرة الأحوال الشخصية، أي أنه لم يعد من الضروري أن يحمل الوالدان السوريان اللذان رزقا أطفالاً في لبنان إقامة شرعية ليسجلا ولادة أطفالهما في سجلات الأجانب. ستساعد تلك المذكرة آلاف العائلات على تسجيل ولادة أطفالهم في الأشهر القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، تشرف المفوضية وشركاؤها على وضع اللاجئين المسجونين لتلبية حاجاتهم ومنع إعادتهم القسرية إلى بلاد قد يواجهون فيها الأذى. في نهاية الفصل الثالث، تمت مساعدة حوالى 3,960 شخص معني قيد الاعتقال من مختلف الجنسيات. ويضم الدعم المادي بطانيات ومستلزمات النظافة والطعام والملابس. هذا وتواصل المفوضية المناصرة لاستمرار اتصالها بالأشخاص المشمولين باختصاصها وتدعو كل المؤسسات المعنية إلى تأييد القانون ذي الصلة لحماية الأشخاص المعنيين من الاحتجاز التعسفي. كما تواصل المفوضية التعرف إلى اللاجئين غير السوريين المحتجزين الذين يواجهون خطر الإعادة القسرية وإحالتهم إلا في حال تأمين إعادة توطينهم في بلد آخر، من أجل تسريع عملية تحديد وضعهم وتقييم إعادة توطينهم كأداة حماية أساسية لتأمين حمايتهم وإرساء حل مستدام.

تتابع المفوضية مراقبة التنقل عبر الحدود بين لبنان وسوريا. فيراقب الموظفون دخول الوافدين الجدد عند نقاط العبور الحدودية الرئيسة ويحيلون الحالات التي تم تحديدها على انها تستوفي معايير الاستثناءات الإنسانية التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تطالب المفوضية بتوسيع معايير القبول الإنساني لمنع الإعادة القسرية ولتعزيز إدارة للحدود تحترم معايير الحماية.

ضمان الكرامة في المنفى

بما أن الحماية تبدأ من داخل المجتمع، تساعد المفوضية اللاجئين في لبنان على تعزيز قدرتهم على الصمود وآليات الحماية الخاصة بهم من خلال مبادرات متنوعة أساسها الجماعة، وتهدف إلى التعرف إلى قضايا الحماية ومنعها والاستجابة إليها.

خلال السنوات الماضية، بنت المفوضية شبكة مؤلفة من أكثر من 600 متطوع في مجال التوعية من المجتمعين اللاجئ والمضيف، ودربتهم. أصبح من بينهم ما يقارب النصف متخصصاً ومدرباً في مجالات كالتعليم، وحماية الطفل، والعنف الجنسي والجنساني، والصحة والمسائل شبه القانونية. يعطي المتطوعون في مجال التوعية المعلومات عن الخدمات المتوفرة للجماعات ويساعدون على حشدها لتسجيل الأطفال في المدارس على سبيل المثال، وجمع المعلومات والتحاور باستمرار مع المفوضية بشأن مواضيع تهم الجماعات. يساعد المتطوعون أيضاً في التعرف إلى الأشخاص المعرضين للخطر الشديد وإحالتهم إلى خدمات ذات صلة وإلى مقدمي المساعدة. فمنذ بداية العام 2017، أحال المتطوعون في مجال التوعية نحو 18,500 شخص معرضين لخطر شديد إلى خدمات ذات صلة وإلى شركاء.

في نهاية الفصل الثالث، كانت المفوضية قد دعمت مجموعة واسعة من النشاطات والخدمات وجلسات المعلومات في 33 مركزا للتنمية الاجتماعية تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز للتنمية المجتمعية تديرها منظمات غير حكومية يستفيد منها ما يقارب المئة ألف شخص. تشكل تلك المراكز مساحة آمنة يحصل فيها اللاجئون واللبنانيون على الخدمات والنشاطات كدروس في اللغة ومحو الأمية وصفوف المعلوماتية وجلسات تدريب على إعادة التدوير والحرف النسيجية واليدوية. تؤمن المراكز أيضاً نشاطات للدعم النفسي والاجتماعي وجلسات معلومات عن تسجيل الولادات والزواج، والخدمات المتوفرة في لبنان والوقاية من الاحتيال والاستغلال، والوقاية من العنف الجنسي والجنساني وحقوق الطفل.

تقدم المفوضية الدعم للأفراد المعرضين للخطر من خلال إدارة الحالات وتحيلهم إلى الخدمات المتخصصة. ويتلقى الناجون من العنف الجنسي والجنساني خدمات متخصصة كجزء من استجابة متكاملة تضم الدعم النفسي والاجتماعي، والعناية الصحية والمساعدة القانونية والمأوى الآمن والمساعدة النقدية. وتشكل المساحات الآمنة مكونا جوهريا من برنامج المفوضية للحماية، إذ إنها تتيح للناس المعرضين للخطر السعي إلى الأمان والحماية والمساعدة. خلال الفصل الثالث من العام 2017، تمكن أكثر من 6,100 امرأة ورجل معرضين للخطر من العنف الجنسي والجنساني من الحصول على مساحات آمنة، وبلغ عددهم حتى الآن في العام 2017 إلى 17,800 شخص.

كما تواصل المفوضية استعمال اجراءات تحديد المصالح العليا كمبادرة أساسية لضمان راحة الأطفال المعرضين لخطر متوسط أو عال وحمايتهم. ففي نهاية الفصل الثالث، فاق مجموع الأطفال الذين يحصلون على الخدمات المتخصصة كجزء من عملية إدارة الحالات 1,900 طفل في العام 2017.

استهدفت أنشطة بناء القدرات أيضاً حماية الأطفال والعاملين مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتناولت مسائل ذات صلة مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهما، والأطفال المعرضين للزواج المبكر وعمالة الأطفال والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتواصل الدقيق مع الناجين من العنف الجنسي والجنساني. وتهدف كل من المفوضية ولجنة الإنقاذ الدولية إلى تعزيز دور الجماعات في مساندة الأطفال فأرسيتا مشروع تدريب وطنياً لتعزيز قدرات المتطوعين في مجال التوعية للتعامل مع الحالات قليلة المخاطر للأطفال غير المصحوبين من ذوويهم والأطفال المنفصلين عن ذوويهم ومقدمي الرعاية لهم. نتيجة لذلك، تم تدريب 102 اختصاصي اجتماعي ومتطوع في مجال التوعية خلال الفصل الثالث من العام 2017. فضلاً عن ذلك وبشراكة أيضا مع لجنة الإنقاذ الدولية، تم تدريب 155 اختصاصياً اجتماعياً في سائر أنحاء البلاد على التعامل مع قضايا من عنف الشريك الحميم، ومساعدة المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس، والناجين الذكور ومن سفاح القربة، والرعاية الذاتية للعاملين الاجتماعيين. ولتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية، أمنت المفوضية بالاشتراك مع المنظمة اللبنانية غير الحكومية "كفى"، لـ 84 مسؤولاً في الأمن العام تدريبا على الوقاية من الاتجار بالبشر للاستغلال الجنسي والاستجابة له.

هذا وتؤمن المفوضية مساعدة نقدية متعددة الأغراض لعائلات لاجئة تعاني الفقر المدقع كجزء لا يتجزأ من استجابتها الشاملة للحماية الهادفة إلى المحافظة على مساحة حماية لائقة للاجئين فيما هم في المنفى في لبنان، وجهودها لدعم تنمية نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. وفي ضوء الموارد المحدودة، تستهدف المفوضية 30,000 عائلة سورية لاجئة من الأكثر فقرا للاستفادة من برنامجها الذي يؤمن المساعدة النقدية المتعددة الأغراض.

خلال الفصل الثالث، تلقت 45,000 عائلة سورية لاجئة من الأكثر فقرا مساعدة نقدية متعددة الأغراض من المفوضية لتساعدها على تأمين حاجاتها بطريقة كريمة. ومن بين هذه الأسر 13,842 عائلة ساعدتها المفوضية موقتاً (تزيد عن هدفها) بعد الإغلاق غير المتوقع للاتحاد النقدي اللبناني، للإتاحة بفترة إشعار من شهرين قبل توقف المساعدة. وتمت أيضاً مساعدة أكثر من 1,200 عائلة من اللاجئين غير السوريين الأكثر فقرا من خلال المساعدة النقدية المتعددة الأغراض خلال الفصل الثالث.

بعد إعادة التقويم السنوية للصيغة، تم تحديث لوائح المستفيدين من المساعدة النقدية المتعددة الأغراض. نتيجة لذلك، تم ضم ما يقارب ال 19,500 عائلة لاجئة سورية مؤخراً وستبدأ بتلقي المساعدة النقدية المتعددة الأغراض التي تؤمنها المفوضية ابتداءَ من تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد التحقق من دقة المعلومات المتوفرة. في الوقت عينه، ستتوقف المساعدة عما يقارب الـ 16,000 عائلة ابتداءً من تشرين الثاني / نوفمبر في حين بقيت عشر آلاف عائلة تقريباً على لوائح برنامج المساعدة. وأُبلغت كل العائلات المعنية بالتغييرات من خلال رسائل نصية، فزادت المفوضية فعلياً قدرة مركز الاتصالات ليرد على أسئلة اللاجئين في ما يتعلق بالمساعدة النقدية. في موازاة ذلك، زادت المفوضية قدرة المشورة التي تؤمنها في مراكز استقبالها خلال تلك الفترة للرد على العدد المتزايد من اللاجئين الذين يتوجهون إلى مكاتب المفوضية لطرح الأسئلة.

وأمنت المفوضية المساعدة لأكثر من 3,004 لاجئ يواجهون تداعيات خطرة ناتجة عن انعدام الحماية من خلال برنامج المساعدة النقدية المخصص للحماية (PCAP)، بما فيهم 2,582 لاجئاً حتى الان في العام 2017. يهدف برنامج المساعدة النقدي المخصص للحماية إلى مساعدة أشخاص لديهم حاجات حماية محددة يمكن تأمينها لهم بمساعدة نقدية محددة زمنياً كإحدى المبادرات في عملية إدارة الحالة. يتيح البرنامج للاجئين الانتقال إلى أماكن آمنة أكثر، ويغطي كلفة الانتقال للاستفادة من خدمات حيوية وتأمين حاجاتهم اليومية فيما يسعون إلى حلول أكثر استدامة. فضلاً عن برنامج المساعدة النقدية المخصص للحماية، تساعد المفوضية وشركاؤها اللاجئين الذين يواجهون مشاكل طارئة ناتجة عن انعدام الحماية من خلال مساعدة نقدية طارئة تُعطى لمرة واحدة لمواجهة الضرر الخطير أو للتخفيف منه. في الفصول الثلاثة الأولى من العام 2017، تم تأمين المساعدة النقدية الطارئة لأكثر من 4,400 شخص.

ومع حلول نهاية الفصل الثالث من العام 2017، كانت المفوضية قد أمّنت ما يقارب الـ 152,000 استشارة صحية أولية للاجئين السوريين وأكثر من 600 استشارة صحية أولية للاجئين غير سوريين في أنحاء البلاد، بما فيها الرعاية ما قبل الولادة، والأمراض غير المعدية والصحة النفسية. كما دعمت المفوضية استشفاء حوالى 61,600 لاجئ سوري واستشفاء 300 لاجئ غير سوري لتأمين العناية المنقذة للحياة والرعاية التوليدية. فضلاً عن ذلك، تم دعم خمسين موظفاً في وزارة الصحة العامة من أجل تعزيز قدرة العاملين في مجال الخدم المحلية على تلبية زيادة الأعباء في العمل. ويضم الموظفون 20 ممرضة وقابلة قانونية في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

بالنسبة إلى التعليم، ووفقاً للأرقام التي نشرتها وزارة التربية والتعليم العالي، سُجل حوالى 195,000 طفل لاجئ في السنة المدرسية 2016-2017، بما فيه في صفوف الحضانة والابتدائي والتكميلي والثانوي. أمنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النقل لأكثر من 1,500 لاجئ ليتمكنوا من الوصول إلى المدارس التقنية والمهنيات (المعادلة لمستوى الصفوف الثانوية) التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي.

خلال شراكتها مع وزارة التربية والتعليم العالي، سددت المفوضية الأقساط المدرسية لأكثر من 39,400 طفل لاجئ في الفصل الأول من السنة الدراسية 2016 – 2017.

رغماً عن تسجيل متزايد للأطفال في المدارس، إلا أن أكثر من 40 في المئة من الأطفال اللاجئين بين سن السادسة والرابعة عشر هم خارج المدرسة في السنة الدراسية 2016 – 2017. تابعت المفوضية تأمين الدعم لمجموعات دعم الفروض المنزلية ومجموعات اللجان الأهلية، التي تشجع التزام الأطفال والأهل في المدارس، وتعزز بقاء الطلاب فيها. في ضوء نجاح المقاربة وبطلب من وزارة التربية والتعليم العالي، تم تعيين متطوعين مدربين إضافيين من اللاجئين (متطوعين مدرسيين) في صفوف بعد الظهر في المدارس للتعرف إلى الأطفال المعرضين لترك المدرسة وإحالتهم إلى مجموعات دعم الفروض المنزلية وتأمين جماعات مرافقة سيراً على الأقدام لمن لا وسيلة أخرى له للوصول إلى المدرسة، والتوسط في حالات التنمر، وتمرير رسائل من إدارة المدرسة إلى مجموعات اللجان الأهلية والعكس بالعكس، والمساهمة في إرساء بيئة محمية أكثر في المدارس. خلال الصيف، ساهم المتطوعون المدرسيون بتعزيز جهود التوعية لأن الحاجة للوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وتأمين المشورة للمسؤولين عن الرعاية لتسجيل هؤلاء الأطفال في المدارس ما زالت بغاية الأهمية. مع حلول نهاية الفصل الثالث، شكلت المفوضية 425 مجموعة لجان أهلية وأكثر من 300 مجموعة دعم الفروض المنزلية، ودربت أكثر من 180 متطوع في مجال التوعية على التعليم و185 متطوع مدرسي.

على المستوى الجامعي، يستمر الطلاب الـ 315 المستفيدين من برنامج المفوضية للمنح DAFI بالحصول على المساعدة، بما فيها من خلال تغطية الرسوم الدراسية، ومساهمة شهرية في المصاريف المعيشية والتدريب.

استمر الطرد خلال الفصل الثالث من العام 2017. ففي نهاية أيلول / سبتمبر، تأثر بالطرد حوالي 17,500 لاجئ سوري قاطن في 311 مخيم عشوائي وفي 53 منزل خاص في منطقتي رياق وزحلة، وتم إعادة تأمين مأوى لأكثر من 4,000 منهم حتى الآن. كما استمرت مراقبة الحماية في منطقتي الطرد وإعادة السكن من أجل تقييم الحاجات والتخطيط للمبادرات، واقتفاء التحركات، والتأكد من أن أصحاب الحاجات يحصلون على المساعدة والخدمات المطلوبة (دعم الحماية للفرد، تأمين الملجأ ومبادرات تأمين الماء والصرف الصحي والنظافة ومنح المساعدة النقدية لمرة واحدة للعائلات التي انتقلت إلى مكان آخر). وشهدنا نمطاً مقلقاً خلال هذه الفترة يتعلق بتزايد الطرد التعسفي من جانب البلديات للاجئين سوريين، من بينها بلديات ليست ضمن تلك التي تعاني مشاكل مادية لكن تدفعها عناصر أخرى لإتخاذ قرارات من هذا النوع. بدأت تلك الظاهرة أو ازدادت نسبتها بعد مقتل امرأة لبنانية في مزيارة، في شمال لبنان، وقيل إنها قتلت على يد مواطن سوري، ما أثار الغضب والاحتجاج لدى السكان المحليين. وطالبت البلدية بطرد كل اللاجئين السوريين من أراضيها، وفي نهاية أيلول / سبتمبر، كان كل اللاجئين السوريين تقريباً قد طردوا من مزيارة. تبعت تلك الأحداث توترات في مناطق أخرى من شمال لبنان، بما فيها مناطق زغرتا والضنية وبشري. أبدت المفوضية قلقها مرات عدة بسبب تلك الأعمال الانتقامية الجماعية ضد السوريين إلى السلطات المحلية والمركزية، فيما تقيّم حاجات المتأثرين وتلبّيها بالتعاون مع شركائها.

في نهاية الفصل الثالث، حصل حوالى 103,700 لاجئ (20,740 عائلة) على مساعدة خاصة بالمأوى، بما فيها توزيع المواد (منها مواد عازلة و لتجهيز المساكن من أجل مقاومة العوامل المناخية، ومواد لمكافحة الحرائق، وأدوات لرفع الأرضيات)، وتحسينات في الوحدات السكنية التي تعتبر دون المستوى المطلوب وتحسين الأوضاع في المخيمات العشوائية. واستعداداً لفصل الشتاء القادم، تم توسيع أعمال التحسين مع التركيز على المخيمات العشوائية. هذا واستفاد حوالي 78,000 لاجئ (17,400 عائلة) من مبادرات تأمين المواد المانعة لتسرب الماء لعزل وحدات سكنهم وتجهيزها لمقاومة العوامل المناخية. في نهاية السنة، وبعد مقاربة معززة لاستهداف المستفيدين، تنوي المفوضية الوصول إلى 65 في المئة من اللاجئين القاطنين في مخيمات عشوائية. وقد تم تأمين الملجأ لأكثر من 6,800 لاجئ (1,360 عائلة) يعيشون في مخيمات عشوائية في عكار والبقاع. فضلاً عن ذلك، تم إجراء تحسينات حسية دائمة على ملاجئ دون المستوى لتصل إلى مستوى مناسب مقابل عقود سكن خطية من أصحاب تلك المنازل لمدة 12 شهراً. واستفاد من تلك المبادرة أكثر من 9,200 لاجئ (1,840 عائلة) ما ساهم بتخفيض ضعفهم الاقتصادي وخطر الاستغلال فيما زاد من ضمان بقائهم في المأوى لفترة معينة.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت المفوضية نشاطاً جديداً يهدف إلى تحسين المساحات المشتركة في المباني دون المستوى المطلوب ما يفيد اللاجئين والمضيفين القاطنين معاً في تلك المباني. تهدف أعمال التحسين إلى خلق بيئة آمنة أكثر وظروف معيشية صحية، واستفاد منها ما يقارب ال 700 لاجئ (149 عائلة). ضمت الأعمال تصليح السلالم المكسورة والأنابيب وتركيب الدرابزين على السلالم، والأسطح العازلة للماء وتأمين عزل الكابلات الكهربائية.

أدت مبادرات المفوضية لتحسين البنى التحتية للماء والصرف الصحي والنظافة والمحافظة عليها، إلى تحسين الظروف الصحية (بما فيها النفايات الصلبة) لما يقارب ال 143,000 فرد في الأشهر التسعة الأولى من العام 2017. وتم تأمين مياه صالحة للشرب لحوالى 13,150 لاجئ كما استفاد حوالى 13,559 لاجئ من أنشطة تعزيز النظافة الشخصية الهادفة إلى مساعدتهم على تكييف ممارسات النظافة الصحية والصرف الصحي مع ظروف لجوئهم.

ضمان استمرار الضيافة

تتابع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساهمة الناشطة في فرق العمل المعنية بالتوترات التي تم تشكيلها في بداية هذه السنة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ووزارة الداخلية والبلديات ووزارة الدولة لشؤون النازحين لرصد الاتجاهات في تصاعد التوترات وانخفاضها داخل المجتمعات المحلية، والعمل كآلية تحذير مبكر، ومن الأفضل قبل تصاعد التوترات. حافظت المفوضية أيضاً على دور ناشط داخل مجموعة العمل على الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي. يتم وضع سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى التخفيف من التوترات الاجتماعية، بما فيها أنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي والتدريبات والمناسبات الثقافية – والكثير منها يخطط لها بالاشتراك مع وزارة الإعلام ووزارة الدولة لشؤون النازحين. خلال الفصل الثالث من العام 2017، تابعت المفوضية القيام بمبادرات تتعلق باللاجئين السوريين والجماعات المضيفة معاً من أجل تعزيز العلاقات الاجتماعية في ما بينها وبالتالي الاستقرار الاجتماعي. إن الهدف الأساسي من تلك الأنشطة هو التعرف إلى المسائل ذات الاهتمام المشترك التي يمكن معالجتها من خلال مشاركة الجماعة وتقديم الخدمات. وشُرع في تنفيذ مشروع على نطاق صغير لهذه الغاية في نحو نهاية الفصل الثالث، تدعم من خلاله المفوضية بالتعاون مع شريك محلي 50 شاب لبناني وسوري تلقوا تدريبات مهنية في مجالات صيانة تكييف الهواء والأعمال الكهربائية. كما تتابع المفوضية دعم مشاريع مبادرة التضامن التي تؤمن الدعم التقني والمالي لحلول تقودها المجتمعات المحلية لتأمين الحماية المشتركة. وقد سجّلت مبادرات التضامن مشاركة عالية لأعضاء من المجتمع المضيف (45 في المئة).

هذا وتعمل شبكة من الشباب (يتراوح عمرهم بين الرابعة عشر والتاسعة والعشرين) من مختلف الجنسيات والخلفيات يعيشون في محافظتي بيروت وجبل لبنان على تعزيز التعايش السلمي وتعزيز قدرات الشباب على تأدية دور ناشط في جماعاتهم كجزء من صندوق مبادرة الشباب التابع للمفوضية.

وقد أثر الضغط الإضافي على البنية التحتية الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين بشكلٍ كبير على شبكات المياه والصرف الصحي في مناطق لبنانية عدة. لذلك تهدف الاستراتيجية الخاصة بالماء والصرف الصحي والنظافة التابعة للمفوضية إلى مساعدة اللاجئين والجماعات التي تستضيفهم معاً. يستمر تحسين البنى التحتية الخاصة بالمياه من خلال بناء تسع شبكات تزويد بالمياه في البقاع وشمال لبنان. حتى تاريخه، تم تركيب حوالي 148 كلم من خطوط توزيع مياه الشفة بما فيها حوالي 6,000 شبكة منزلية. تم أيضاً بناء ثلاثة خزانات للماء وتجهيز ثلاث آبار (من بين 4 كان قد تم التخطيط لها) مع محطات ضخ خلال الفصل الثالث. ولا يزال العمل جارياً على حفر البئر الثالثة وبناء خزانات مياه إضافية وإعادة تأهيل ثلاث محطات ضخ لأنظمة المعالجة بالكلور. عند إنجاز تلك المشاريع، سوف يحصل أكثر من 192,000 لبناني ولاجئ على فرص أفضل وأكثر فعالية للوصول إلى مياه الشفة.

تحقيق الحلول

لا تسهّل المفوضية حالياً عودة اللاجئين إلى سوريا ولا تجع عليها لأن ظروف العودة الطوعية والآمنة والكريمة لم يتم إرساؤها بعد. لكن على نطاق ضيق، نشهد عودة ذاتية للاجئين أفراد وعائلات، وتتوقع المفوضية استمرار هذا النمط إلا في حال تدهور الوضع الأمني في سوريا. خلال الفصل الثالث من العام 2017، تابعت المفوضية جمع آراء اللاجئين ومخاوفهم في ما يتعلق بالعودة، وذلك بهدف أخذها بعين الاعتبار في أنشطة الاستعداد الجارية المشتركة بين البلدين إلى جانب جهود المناصرة والاتصال الجماهيري. فيما لا يُتوقع حصول العودة المنظمة في المستقبل القريب، ينبغي أن تبدأ الاستعدادت لذلك الآن، لأنه يتعين على المفوضية وشركائها أن يكونوا جاهزين حالما يجهز اللاجئون. وتراقب المفوضية التحركات على الحدود قدر المستطاع بغية التحقق من الطابع الطوعي واستنارة القرارات المتخذة بالعودة في تلك المرحلة.

تبقى إعادة التوطين أداة حماية مهمة للفئات الأكثر ضعفاً والحل المستدام الوحيد المتوفرة حالياً. في العام 2017، تعمل المفوضية على تقديم ملفات 12,000 لاجئ على الأقل لإعادة التوطين فيما تدعو الدول إلى زيادة حصص إعادة التوطين لتطابق مستويات العام 2016 كحد أدنى. فتبقى الحصص المتوفرة لحالات طبية خطيرة وإعاقات محدودةً على الرغم من الاحتياجات الكبيرة. في نهاية الفصل الثالث، قدمت المفوضية ملف 11,525 شخصا بما فيهم 11,148 سورياً لإعادة التوطين وغيرها من برامج القبول لحالات إنسانية إلى 21 بلدا.

العمل المشترك

شكّل العمل المشترك بين القطاعات والوكالات والهياكل القطاعية وسيلة مهمة للتخطيط المشترك وتقييم الاحتياجات ونشر المعلومات بما يضمن مواكبة الشركاء للتطورات الأساسية والسياسات. واستفادت مناقشات القطاع من اشتراك منتظم وناشط للحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وضمنت جهود المفوضية انعكاس العناصر الإنسانية الرئيسة بما فيها مبادئ حماية اللاجئين، إلى جانب تعزيز أهداف تحقيق الاستقرار، مثل دعم المؤسسات الوطنية، في التخطيط والاستجابة.

كما حافظت وحدة إدارة المعلومات لدى المفوضية على قاعدة بيانات المعلومات حول الأنشطة والبيانات المحللة للوحات القطاع التي توضح التقدم والإنجازات والثغرات في القطاعات المعنية من أجل تزويد القطاعات ببيانات لدليل البرمجة. وأتاح نظام الإحالة المشترك بين الوكالات في قطاع الحماية وضع حد أدنى من المعايير للإحالة ووحَّد الطرق التي تؤمَن وتصنَّف بها النتائج.

تابعت المفوضية المساهمة في المبادرات الرئيسة المشتركة بين القطاعات، بما فيها تحديث خطة الطوارئ وتطوير إطار الرصد والتقييم. سيؤمن هذا الإطار مراقبة التأثير بدقة أكبر ضمن القطاعات المختلفة، إلى جانب ضمان إدراج مؤشرات الاستقرار في كل قطاع. ويتوقع البدء بتطبيق الإطار قبل عملية خطة لبنان للاستجابة للأزمة.

كما تم وضع خطة عمل لعرسال في ضوء التطورات بما يتناسب والأهداف الاستراتيجية لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، وتهدف لتشكيل جزء من مجهودٍ أكبر لمعالجة الوضع الإنساني والاقتصادي الاجتماعي في عرسال. سوف تسعى الخطة، التي يُتوقع إنجازها في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر، إلى تعزيز العلاقات بين اللاجئين والجماعات المحلية في عرسال والتي كانت متوترة في الأشهر القليلة الماضية، إلى جانب غيرها من الأمور. ويتم تنسيق التحضير للخطة بين المفوضية وبرنامج التنمية للأمم المتحدة ووزارة الدولة لشؤون اللاجئين وبلدية عرسال.

خلاصة المبادرات

الحماية	أنجزت كانون الثاني/يناير أيلول/سبتمبر	الهدف في حال الحصول على التمويل الكامل
المساعدة القانونية وتقديم المشورة	38,948	37,000
الأشخاص التي تُقدّم ملفاتهم للقبول الإنساني وإعادة التوطين	11,525	12,575
الأشخاص الذين هم بحاجة إلى الاهتمام ويتلقون مساعدة في الاحتجاز	3,860	1,800
الأطفال الذين تتم مساعدتهم من خلال إدارة الحالات	1,938	5,000
تدريب العاملين على العنف الجنسي والجنساني	350	500
حالات احتياجات خاصة تمت إحالتها من خلال متطوعين	18,483	51,100
حشد متطوعين في مجال التوعية	626	1,000
المراكز الاجتماعية التي تتم مساعدتها	33	50
الأفراد المشتركون في نشاطات المركز الاجتماعي	99,602	240,000
الأفراد الذين يتلقون المساعدة والحماية في حالات الطوارئ	6,996	6,200
اللاجئون الذين قدّمت المشورة لهم في تسجيل الولادات	19,025	20,500

التعليم		
الأطفال الذين تتم مساعدتهم في التعليم الابتدائي (الدوامان الأول والثاني) في السنة الدراسية 2017/2016 من خلال التمويل المشترك مع وزارة التربية والتعليم العالي.	39,488	50,000
الأطفال الذين تتم مساعدتهم للحصول على التعليم المهني للسنة الدراسية 2016-2017	1,563	10,000

الصحة		
الأفراد الذين يحصلون على رعاية صحية أولية (بما فيها الإنجاب والصحة النفسية)	152,439	300,000
الأفراد المستفيدون من الإحالة إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليد	61,914	100،000

المساعدة الأساسية

معدل عدد العائلات التي تتم مساعدتها بمنح نقدية متعددة الأغراض	34,216	55,000
العائلات التي تتلقى دعماً موسمياً (شتاء 2016-2017)	164,673	168,000

المأوى

الأفراد المستفيدون من توفير أدوات لتجهيز المساكن لمقاومة العوامل المناخية	86,966	233,390
الأفراد المستفيدون من عقد إشغال في مبان أعيد تأهيلها	9,231	73,050

المياه والصرف الصحي والنظافة

البنى التحتية للصرف الصحي، الصيانة، إزالة الحمأة	143,026	145,500
حملات تعزيز النظافة، أدوات النظافة	13,546	93,237
الوصول إلى مياه آمنة	13,156	350,000

الدعم المؤسساتي والمجتمعي	الميزانية المخطط لها للعام 2017 (بالدولار الأمريكي)
دعم مؤسساتي (إعادة تأهيل البنية التحتية، الموظفون والتدريب، الأجهزة، الموارد، الأدوية واللقاحات)	22 مليون
المشاريع المجتمعية (صحة، تعليم، السبل المعيشية، المياه والصرف الصحي والنظافة، الطرق والمرافق الاجتماعية)	14.5 مليون
إجمالي الإستثمار	36.5 مليون

معلومات مالية

ابتداءَ من 2 تشرين الأول / أكتوبر، بلغ مجموع المساهمات المسجلة لعمليات المفوضية في لبنان حوالي 260 مليون دولار أمريكي، بما فيها 245 مليون دولار أمريكي للاستجابة للأزمة السورية و15 مليون دولار أمريكي لبرنامج اللاجئين من جنسيات غير سورية والأشخاص عديمي الجنسية في لبنان.

وتعرب المفوضية عن امتنانها للدعم الأساسي الذي قدمه المانحون الذين موّلوا عملياتها في لبنان إلى جانب من ساهموا ببرامج المفوضية بتمويل غير مخصص وتمويل مخصص على نطاق واسع.

التمويل الوارد > 1 مليون دولار أمريكي (بمليون دولار)

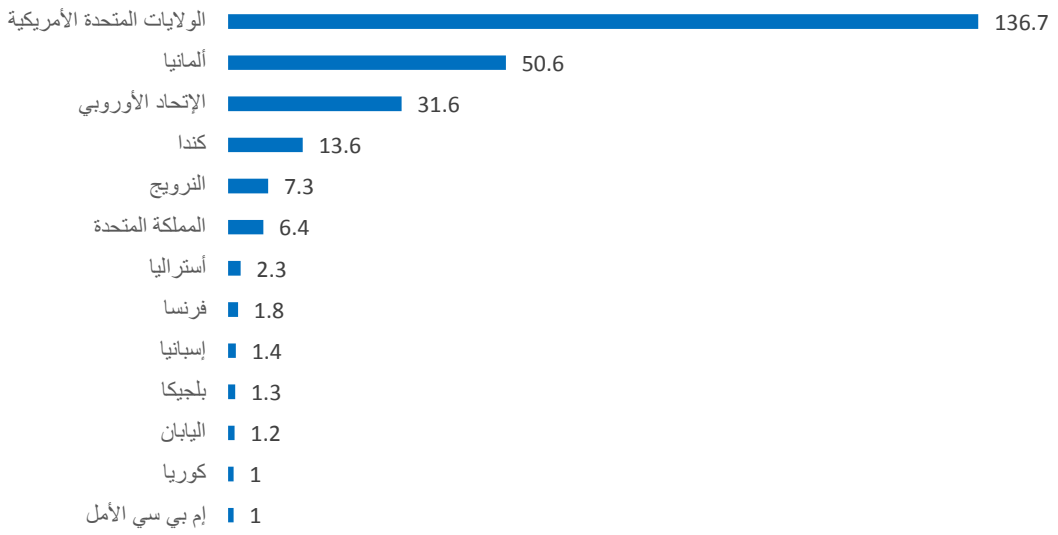

شكر خاص للجهات المانحة الرئيسة للتمويل غير المخصص والإقليمي في العام 2017

الولايات المتحدة الأمريكية (266 مليون) / السويد (76 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في إسبانيا (54 مليون) / هولندا (52 مليون) / المملكة المتحدة (45 مليون) / النرويج (41 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في جمهورية كوريا (26 مليون) / اليابان (25 مليون) / دانمارك (23 مليون) / أستراليا (19 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في إيطاليا (17 مليون) / كندا (16 مليون) / سويسرا (15 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية (14 مليون) / فرنسا (14 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في اليابان (14 مليون) / ألمانيا (12 مليون) / الجهات المانحة من القطاع الخاص في السويد (11 مليون) / إيطاليا (10 ملايين).

جهات الاتصال:

أنا كينغ، المسؤولة عن العلاقات الخارجية، kinga@unhcr.org